State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت
١٣ ديسمبر ٢٠١٨

السيد / رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشراء الدولة للقروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين وطريقة سدادها، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

ماجد مساعد المطيري

يحال ذلك لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

١٣/١٢/٢٠١٨

الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد الثاني ملف رقم ٥

اقتراح بقانون
بشراء الدولة للقروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين وطريقة سدادها

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ في شأن معالجة أوضاع الجهاز المصرفي والمالي،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تقوم البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بحصر كافة القروض الاستهلاكية والشخصية الممنوحة للمواطنين حتى تاريخ إصدار هذا القانون بكافة تفصيلاتها من قيمة القرض والفوائد المثقلة به وقيمة القسط الشهري، وتخطر بها بنك الكويت المركزي في موعد أقصاه ثلاثون يوماً من تاريخ صدور هذا القانون.

(المادة الثانية)

يقوم بنك الكويت المركزي – نيابة عن الدولة – بإيداع قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية لدى كل جهة من الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وفقاً للبيانات والمبالغ التي أرسلت للبنك مشفوعة بكافة المستندات الدالة عليها وفي المواعيد المحددة بنص المادة الأولى من هذا القانون، ويكون الإيداع لقيمة تلك القروض الاستهلاكية والشخصية على هيئة وديعة بنكية لصالح الدولة طويلة الأجل لدى تلك الجهات.

(المادة الثالثة)

تتولى البنوك المحلية وشركات الاستثمار الدائنة إدارة تلك الودائع المودعة لديها بما يحقق لها أرباحاً شهرية، على أن تقوم تلك البنوك بتحصيل قيمة القروض الممنوحة للمواطنين من الفوائد والعوائد والأرباح التي تحققها تلك الودائع التي أودعت لديها من قبل بنك الكويت المركزي.

(المادة الرابعة)

يتولى مدير بنك الكويت المركزي – نيابة عن الدولة – تنظيم عملية الإيداع لتلك الودائع وإدارة ومراقبة تلك الجهات المانحة للقروض فيما تحققه تلك الودائع من أرباح وإيداعها بحساب المواطنين سداداً للقروض الممنوحة لهم حتى تمام السداد، ويخول للمدير تنفيذ أحكام هذا القانون بموجب قرارات ولوائح تنظيمية تصدر منه.

(المادة الخامسة)

يسترد بنك الكويت المركزي لصالح الدولة الودائع البنكية من البنوك والشركات المانحة فور الانتهاء من سداد قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية الممنوحة للمواطنين من أرباح الودائع الموجودة تحت يد الجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القانون كل جهة على حدة.

(المادة السادسة)

تلتزم كافة البنوك المحلية وشركات الاستثمار بوقف أي استقطاع من أرصدة المواطنين ورفع أي إجراءات مطالبيه أو قضائية على جميع المواطنين الممنوحة لهم القروض ولذلك لحين سداد كامل قيمة تلك القروض الممنوحة لهم من أرباح وعوائد تلك الودائع، وفور تمام السداد تلتزم تلك الجهات بإسقاط أي مطالبة نهائياً.

(المادة السابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون
بشراء الدولة للقروض الشخصية والاستهلاكية
للمواطنين وطريقة سدادها

مما لا شك فيه أن حالة الركود الاقتصادي الذي تمر به البلاد في الفترة الأخيرة أدى إلى تعطل الإنتاج في معظم المجالات، وأحد العوامل التي أدت إلى ذلك الركود هو القروض الاستهلاكية والشخصية المثقلة لكاهل المواطنين.

إن من الواجب تجاه الوطن والمواطنين صياغة قانون يمنح المواطن فرصة في المساعدة في الخروج من حالة الركود الاقتصادي وتشجيعاً لهم وذلك من خلال تحريره من كافة الأعباء المالية المثقل بها كاهله وذلك كله بما يحفظ حق الدولة ولا يهدر المال العام.

فجاء هذا الاقتراح بقانون بأن تشتري الدولة القروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين مقابل إيداع قيمتها كوديعة لدى البنك أو الشركة المانحة للقرض كل حسب قيمة القروض المشتراه منه، وتحصل البنوك والشركات قروضها وفوائدها من أرباح الودائع على أن ترجع تلك البنوك والشركات الوديعة الموجودة تحت يدها للدولة بعد إتمام السداد وبذلك تحفظ للدولة رؤوس الأموال وتسترد البنوك والشركات أموالها ويستفيد المواطن ويتم تنشيط الاقتصاد المحلي بسبب ضخ سيولة للسوق المحلي.